سوسيولوجيا الهامش ومعوقات الإدماج الاجتماعي في اليمن: تحليل ميداني للعوامل البنيوية والثقافية لفئة الأخدام

The Sociology of Marginality and the Constraints of Social Integration in Yemen: A Field Analysis of the Structural and Cultural Factors Affecting the Akhdam Community

د. سبأ عبدالرحمن عبدالغني الخراساني: حاصلة على دكتوراه في علم الاجتماع من كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة صنعاء، اليمن.

Dr. saba Abdulrhman Abdugani Alkhrasany: Holds a PhD in Sociology from the Faculty of Arts and Humanities, Sana'a University, Yemen.

Email: sabaalkhrasany@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v5i12.1664

تاريخ الاستلام: 2025-10-03 تاريخ القبول: 2025-11-09 تاريخ النشر 2025-12-01

الملخص:

سعى هذه الدراسة إلى مقاربة ظاهرة التهميش الاجتماعي في اليمن من منظور سوسيولوجي يركز على فئة "الأخدام" بوصفها نموذجاً دالاً على استمرارية البنى الاجتماعية غير المتكافئة، حيث تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها: كيف تسهم العوامل البنيوية والثقافية في إعادة إنتاج التهميش وإعاقة إدماج المهمشين في المجتمع اليمني؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية، تعتمد الدراسة المنهج التحليلي الوصفي من خلال إجراء مقابلات ميدانية وملاحظة مباشرة لحياة المهمشين في عدد من التجمعات السكنية، بهدف تحليل تمثّلاتهم لذواتهم، وأنماط تفاعلهم مع المجتمع المحيط، والعوائق التي تحول دون اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي. وتكشف النتائج الأولية عن أن التهميش لا يُختزل في الفقر المادي، بل يمتد إلى بنية رمزية وثقافية تُكرّس الوصم الاجتماعي وتعيد إنتاجه عبر منظومات القيم، واللغة، والعلاقات السلطوية، كما تبرز الدراسة أثر ضعف السياسات العامة والتمييز غير المعلن في حالة العزلة الاجتماعية. وتوصي الدراسة بضرورة تبني مقاربة إدماجية شاملة تتجاوز الحلول الإغاثية إلى سياسات تمكين اجتماعي وثقافي تضمن الاعتراف بالمهمشين كمواطنين كاملي الحقوق، وبناء خطاب اجتماعي جديد قائم على المساواة والعدالة الرمزية.

الكلمات المفتاحية: سوسيولوجية الهامش، الأخدام، الإدماج الاجتماعي، التهميش البنيوي، البنية الاجتماعية.

Abstract:

This study seeks to approach the phenomenon of social marginalization in Yemen from a sociological perspective that focuses on the category of “Akhdam” as a model indicating the continuity of unequal social structures. The study starts from the problem of: How do structural and cultural factors contribute to reproducing marginalization and hindering the integration of marginalized people into Yemeni society?

To answer this problem, the study adopts a qualitative approach by conducting field interviews and direct observation of the lives of the marginalized in a number of residential communities, with the aim of analyzing their representations of themselves, their patterns of interaction with the surrounding society, and the obstacles that prevent their social and economic integration. Preliminary results reveal that marginalization is not reduced to material poverty, but rather extends to a symbolic and cultural structure that perpetuates social stigma and reproduces it through systems of values, language, and authoritarian relations. The study also highlights the impact of weak public policies and undeclared discrimination in the case of social isolation.

The paper concludes as a recommendation that it is necessary to adopt a comprehensive, inclusive approach that goes beyond relief solutions to policies of social and cultural empowerment that ensure the recognition of the marginalized as citizens with full rights, and build a new social discourse based on equality and symbolic justice.

Keywords: Sociological Margin, People Black Skin, Social Integration, Banish Marginalization, Social Structure.

المقدمة:

يشكل التهميش الاجتماعي أحد أبرز التحديات البنيوية التي تواجه المجتمعات العربية المعاصرة، لما ينطوي عليه من آثار عميقة على عملية الاندماج الاجتماعي والاستقرار المجتمعي وإعادة إنتاج اللامساواة. وفي السياق اليمني تبرز ظاهرة المهمشين (الأخدام) بوصفها نموذجاً صارخاً للهامش الاجتماعي الذي يتقاطع فيه الفقر المادي بالوصم الرمزي والإقصاء البنيوي.

ورغم التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد خلال العقود الأخيرة، ما تزال فئة المهمشين تعاني من عزلة اجتماعية متوارثة، تتجلى في محدودية فرص التعليم والعمل والسكن والمشاركة في المجال العام، ما يجعلها في موقع أدنى ضمن البنية الطبقية للمجتمع اليمني.

تنطلق هذه الدراسة من افتراض أن التهميش في اليمن ليس مجرد نتاج للحرمان الاقتصادي، بل هو منظومة متكاملة من العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تعيد إنتاج الإقصاء عبر رموز اللغة والقيم وأنماط التفاعل الاجتماعي. ومن ثم فإن إدماج هذه الفئة لا يمكن أن يتحقق فقط عبر سياسات مادية أو برامج إغاثية، بل يتطلب تحولًا في الوعي الجمعي والخطاب الاجتماعي السائد تجاه الهامش والمواطنة والمساواة، وتختلف عن سابقاتها إنها تضع التحليل العميق لمشكلات فئة الأخدام من خلال برنامج إدارة الحالة الذي تعمل عليه الباحثة وتضع حلولا لمشكلة هذه الفئة في إطار برامج يجري تجربتها في الميدان لمعرفة إمكانية إعادة إدماجهم في المجتمع وحصولهم على الفرص بتساوي مع أفراد المجتمع الآخرين، ومساعدتهم على تخطي الإحساس بالنقص. من خلال تحليل الفعل العرقي لفئة الأخدام كمفهوم تحليلي وهي نفسها البداية التي استند إليها ماكس فيبر لدراسة الجماعات العرقية والتي يرى إنها تتضاءل شيئا فشيئا في مواجهة الحداثة (إريكسن، 2012: 9).

مشكلة الدراسة:

تتمثل الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة في تداخل العوامل البنيوية والثقافية في إعادة إنتاج التهميش وإعاقة اندماج المهمشين في البنية الاجتماعية اليمنية، فرغم الاهتمام المتزايد بقضايا الفئات المهمشة عالمياً واقليمياً، إلا أن المهمشين في اليمن وخصوصاً فئة الأخدام لا يزالون يواجهون أشكالاً متعددة من الإقصاء الاجتماعي والثقافي، تجعل إدماجهم في المجتمع تحدياً مستمراً.

منهج الدراسة:

تستخدم التحليل الوصفي الذي يتيح فهماً عميقاً للتجارب الإنسانية والواقع الاجتماعي لفئة الأخدام.

أهدف الدراسة:

تحليل العوامل البنيوية والثقافية التي تعيق إدماج المهمشين، من خلال دراسة حالة ميدانية لفئة الأخدام في المجتمع اليمني، بالاعتماد على المنهج الكيفي الذي يتيح فهماً معمقاً لتجارب المهمشين الذاتية وتمثلاتهم لواقعهم الاجتماعي. كما تسعى إلى الكشف عن آليات إعادة إنتاج التهميش، وحدود تدخل الدولة والمجتمع المدني في معالجته، مع التركيز على ديناميات الاندماج الممكنة في ضوء التغيرات الراهنة في البنية الاجتماعية اليمنية.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسهم في تفكيك الخطاب الاجتماعي حول "الآخر"، وتعيد الاعتبار لقضية العدالة الرمزية بوصفها شرطًا لتحقيق المساواة الفعلية والمواطنة المتكافئة، كما تفتح المجال أمام مقاربات جديدة لفهم سوسيولوجيا الهامش في اليمن، بما يعزز من دور البحث السوسيولوجي في صياغة سياسات إدماج أكثر عدلاً وإنصافاً. وأيضاً بأنها تتناول قضية اجتماعية ذات طابع حساس ومسكوت عنه في السوسيولوجيا اليمنية، إذ نادراً ما جرى تناول المهمشين باعتبارهم فاعلين اجتماعيين يمتلكون تصورات وممارسات خاصة تعيد تعريف علاقتهم بالمجتمع. كما أن الدراسة تسهم في سد فجوة معرفية حول ديناميات التهميش والإدماج في السياق اليمني، من خلال الاعتماد على المعاينة الميدانية والتحليل الكيفي لتجارب المهمشين اليومية.

أدوات الدراسة:

دراسة ميدانية لفئة الأخدام، مقابلات شبه مهيكلة، ملاحظة مباشرة، مراجعة وثائقية.

عينة الدراسة:

تجمعات أمانة العاصمة، تم اختيار تجمع سعوان للمهمشين في أمانة العاصمة (45- الكسارة- باب اليمن)، كونها تحوي تباينا في البيئات الاجتماعية.

المبحث الأول: الإطار النظري والسوسيولوجي للتهميش

جرت العادة بإطلاق صفة خادم أو الأخدام على فئة المهمشين من ذوي البشرة السوداء في اليمن بالرغم أن صفة المهمشين هي صفة جامعة لا تقتصر على فئة بيولوجية معينة، لذا تم تحديد أن المهمش هو من يطلق عليه لفظ خادم كما اعتمدت في العنوان الرئيس للدراسة.

والمهمشين: في معجم المعاني، مُهَمش: اسم مفعول من هَمشَ، ومُهَمش: أي يعيش على هَامِشِ المجتمع. وفلان يعيش على الهامش: منفرد غير مندمج في المجتمع/ مهمل/ منعزل (https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/).

وعرفتها أمة الغفور عقبات: جماعة مغلقة توجد أسفل التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني، وتسكن العشوائيات غير المخططة على أطراف المدن أو ساكني الأكواخ والوحدات السكانية التي لا تصل إليها الخدمات، وتشكل موضوعاً للاستغلال الاقتصادي (عقبات، 2001: 3).

بدوره عرفها مفيد محمود أنها: سلالة إثنوغرافية تكونت من بقايا عبيد اليمن القديم، ومخلفات الأحباش (غالب، 2009: 20) ونستطيع القول بأنها: "فئة إثنيوغرافية تقع أسفل السلم الاجتماعي في المجتمع اليمني تحمل سمات جسدية تميزها عن باقي أفراد المجتمع لها ثقافتها وأسلوبها في العيش".

وسوسيولوجيا الهامش: تركز على العلاقة بين المركز والمهمش، وكيف تتداخل الهياكل الاقتصادية والثقافية والسياسية في خلق فئات على هامش المجتمع وإعادة إنتاج وضعية الإقصاء عبر الأجيال.

وقد ذكر المؤرخ عبدالله الحضرمي إن مصطلح الأخدام ظهر في اليمن في الحياة السياسية والاجتماعية في منتصف القرن السادس الهجري (النصف الأول من القرن الثاني عشر الميلادي)، أطلقه علي بن مهدي الحميري الرعيني على الموالي الذين استقدمهم النجاحيون من الحبشة لدعم دولتهم في زبيد وحولهم إلى أخدام وفرض عليهم عزلة سياسية واجتماعية عام 531هـ (بادي، 2018: 30- 31).

وكلمة خادم مشتقة من خدم والجمع أخدام، وهم الأشخاص الذين يقدمون الخدمات للآخرين في مجال النظافة وغيرها من المهن المحتقرة في المجتمع اليمني. وقد تواتر العرف والعادة في تهميشهم لمئات السنيين بالرغم أن الإسلام مسبقاً ألغى التفرقة إلا أن النقمة السياسية والاجتماعية طغت لدرجة أنهم حُرموا من الصلاة في المساجد ومن دفن موتاهم في المدافن العامة، هنا يمثل الوصم الاجتماعي فارقا في العدالة الرمزية التي توضح أن التهميش يمتد إلى بعد رمزي وثقافي، لذا تستخدم العدالة الرمزية لتحليل كيفية إعادة الاعتراف بالمهمشين كمواطنين متساوين.

وقد عرفت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة الإدماج الاجتماعي بأنه عملية تمكينية تهدف إلى تحقيق مجتمع مستقر ومنصف يشارك فيه الجميع – بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الطبقة أو الأصل– في الفرص والموارد وعمليات صنع القرار (United Nations, 2016: Ch1. ويعرف الإدماج الاجتماعي بقدرة الفئة على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل متكافئ، ويرتبط بالعدالة والمواطنة وحقوق الإنسان (Silver; 2004, Lister, 1994: 133).

ويمكن القول إن الادماج الاجتماعي هو عملية متعددة الأبعاد، تشمل البنية الاقتصادية والسياسية والثقافية، تهدف إلى إزالة التمييز والوصم والإقصاء، وتمكين المهمشين من المشاركة الكاملة والفاعلة في المجتمع.

وترى نظرية الإقصاء الاجتماعي (Social Exclusion) أن التهميش هو عملية منهجية يحرم فيها أفراد أو جماعات من المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الذي يعيشون فيه، أي إنه ليس مجرد فقر وحرمان بل عملية ديناميكية متعددة الأبعاد تمنع الناس من الوصول إلى الحقوق كالتعليم والصحة والسكن اللائق والموارد مثل العمل وامتلاك الأراضي، والفرص مثل المشاركة السياسية واتخاذ القرار، والعلاقات الاجتماعية مع منهم أعلى في سلم التراتبية الاجتماعية (Lakshmanasmy, 2013: 23). قد يكون هناك الكثير من التطابق بين النظرية والواقع المعيشي لفئة الأخدام في اليمن، أضف إلى ذلك أنه وبسبب الممارسات المجحفة وغير اللائقة في حق هذه الفئة دفعت بالكثيرين للتنازل عن حقوقهم، فالأطفال يتركون الدراسة بسبب التنمر من الاقران أو المعلمين أو حتى إدارة المدرسة وقد تم رصد العديد من الحالات في النزول الميداني.

وفي هذا السياق يقول الخبير القانوني والحقوقي عز الدين الأصبحي، رئيس مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان سابقاً ووزير حقوق الإنسان في الحكومة الشرعية حالياً: "المشكلة الأكبر في اليمن ليست في القوانين، ولكنها في البعد الثقافي والاجتماعي تجاه الفئات التي يتم تهميشها بنظرة عنصرية"، ويضيف: "اليمن بحاجة إلى تغيير جاد في منظومة القيم الثقافية والاجتماعية التي تتحكم به، ولهذا على اليمنيين أن يعيدوا صياغة عقدٍ اجتماعي جديد ينظم العلاقة في المجتمع ويبني الدولة بروح العصر والانتماء إلى قيم العدالة والمساوة وحقوق الإنسان" (https://hunasotak.com/article/3231).

لقرون عدة فرضت التراتبية الاجتماعية في اليمن عزلة صارمة، تحولت مع الوقت إلى نسق صلب يصعب اختراقه، رغم أن القوانين لم تعد تفضل فئة على أخرى. لذا، فإن فهم هذه التراتبية – وآلية تحديدها لمن يكون في "المركز" ومن يُدفع إلى "الهامش" – يظل المدخل الأساسي لفك شفرة التركيبة الاجتماعية للمجتمع اليمني، واستيعاب كيف تشكلت من خلالها فرص التعليم والعمل والمشاركة في الشأن العام، لذا كان لزاماً صياغة سياسات لإعادة الإدماج الاجتماعي وردم الهوة بين هذه الفئة وبين باقي المجتمع.

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية لفئة المهمشين (الأخدام)

تعود جذور ظاهرة التهميش الاجتماعي في اليمن إلى البنية التاريخية للطبقات والعلاقات الاجتماعية التي تشكلت عبر قرون من التراتبية القبلية والتمييز المهني والمكاني. فقد ترسّخ عبر التاريخ الاجتماعي اليمني تصنيف ضمني يقوم على تقسيم الأفراد إلى طبقات «نقية» وأخرى «دونية»، ما أدى إلى إعادة إنتاج التراتب الاجتماعي في أشكال مختلفة، اقتصادية وثقافية ورمزية وفي هذا الإطار، تُمثّل فئة الأخدام النموذج الأكثر وضوحًا لهذه البنية اللامتكافئة، إذ ارتبطت تاريخيًا بالمهن الخدمية وبالوصم الاجتماعي الذي حرمها من فرص المشاركة والاعتراف المتكافئ.

على الرغم من التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفها اليمن خلال العقود الأخيرة، بما في ذلك توسع التعليم، ونشاط منظمات المجتمع المدني، وظهور خطاب حقوقي جديد قائم على الحقوق والحريات، فإن حدود الإدماج الاجتماعي للمهمشين ما تزال ضيقة للغاية، بل إن الصراعات الممتدة في البلاد زادت من هشاشة هذه الفئة، ورسخت أشكالاً جديدة من التمييز والعزلة، ومن هنا تبرز الحاجة إلى مقاربة سوسيولوجية معمّقة تحلل التهميش بوصفه ظاهرة مركبة تتقاطع فيها الأبعاد البنيوية والثقافية والسياسية.

والمهمشين كما انتظم التصنيف العلمي على تسميتهم هم فئة قد يظنها البعض مغلقة، توجد أسفل السلم أو التركيب الاجتماعي (عقبات، 2001: 4، 19). فقد تواترت الدراسات عن إن أصولهم تعود إلى البلدان الإفريقية المجاورة لكن جميعهم لم يؤكدوا نقطة نشأة محددة، ويرى البعض أن الهجرات المتتالية لأي غرض تعتبر أحد الأسباب الرئيسية لوجود جماعات عرقية داخل مجتمع مغاير خاصة وهناك علاقات تاريخية قديمة بين اليمن والحبشة تنوعت من التجارة إلى صراعات مسلحة وغزوات ورجحت إنهم من بقايا الغزو الحبشي وبقايا دولة بني نجاح (عقبات، 2001: 259).

أيضاً هناك من يرى إن الأخدام فئة لم يكن لها وجود في فترة ما قبل الإسلام. وفي القرن التاسع استخدم مصطلح الموالي المكون من الأثيوبيين المنخرطين في سلك الحرس الخاص، وفي القرن الثاني عشر استحوذوا على السلطة وشكلوا دولة بني نجاح وبعد سقوط الدولة تحول الموالي إلى أخدام ومنها بدأ المفهوم لفئة اجتماعية بالظهور (ألينا، 1982: 14).

ومنها نستطيع القول إن البناء الاجتماعي للهوية المهمشة لا تمثل فئة "المهمشين" كتلة بيولوجية أو عرقية ثابتة، بل هي –نتاج لعمليات تاريخية من إعادة التصنيف– تحولهم من "موالي" (نخبة عسكرية) إلى "أخدام" (طبقة دنيا) يُظهر كيف تُصنع الأدوار الاجتماعية عبر تغيير الدلالات الرمزية للمصطلحات، مما يؤكد أن الطبقة الاجتماعية ليست قدراً بل بناءً متغيراً.

وتعتبر الوظيفة الهيكلية للتهميش وجود فئة في "أسفل السلم الاجتماعي" يخدم وظيفة هيكلية في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي التقليدي. فهي تشكل "الآخر" الدائم الذي يُستخدم لتثبيت هوية الفئات "المركزية" عبر المقارنة، وتوفير يد عاملة رخيصة لمهام محددة (كخدمة المنازل والزراعة).

فالتمييز بين العرق والطبقة يُظهر النص كيف يُستخدم الأصل الأفريقي كعلامة ثقافية لتبرير التراتبية، لكن المحدد الحقيقي لموقعهم هو الوظيفة الاقتصادية–الاجتماعية (الخدمة) وليس العرق نفسه. هذا يؤشر إلى أن التمييز في هذا السياق هو تمييز طبقي مُقنع بخطاب عرقي.

إعادة إنتاج التهميش استمرار هذه البنية رغم زوال أسبابها التاريخية (كغزو بني نجاح) يكشف عن القصور الذاتي للمؤسسات الاجتماعية. فحتى عندما تختفي الأسس المادية للتقسيم، تبقى "الوصمات الرمزية" والعلاقات التقليدية قادرة على إنتاج اللامساواة جيلاً بعد جيل.

واليمن كنموذج لمجتمع ما بعد الاستعمار تُظهر هذه الحالة كيف أن المجتمعات ذات التاريخ التجاري والثقافي المعقد مع أفريقيا طورت تراتبيات داخلية هشة، حيث يمكن أن تتحول جماعة من النخبة إلى المهمشين خلال بضعة قرون، مما يعكس هشاشة المكانة الاجتماعية في المجتمعات ذات الحدود الثقافية المسامية.

هكذا نستطيع القول إن مجرد وصف لجماعة معينة، يكشف الآلية الاجتماعية الأعمق من كيف تتحول الاختلافات (عرقية، تاريخية) إلى تمايزات طبقية، ثم تتحول هذه التمايزات إلى هويات جامدة تُستخدم للحفاظ على نظام اجتماعي غير متكافئ.

من جهة أخرى هناك من يرى أنهم أسرى قوات الجيش الأثيوبي عام 575م في اليمن من قبل جيش سيف بن ذي يزن أصبحوا عبيد تحرر جزء منهم بدخول الإسلام. ورأي ثالث بأنهم أسرى الأحباش الذين كانوا حكام دولة بني نجاح في زبيد في القرن الحادي عشر والثاني عشر قضت عليهم الفرق الشيعية اليمنية التي كونها علي بن المهدي (ألينا، 1982: 178)، وهناك رأي إنهم بقايا الغزو الحبشي في القرن السادس الميلادي (بادي، 2018: 28).

وهناك الكثير من السرديات حول فئة الأخدام التي ذكر أصحابها عدم وجود أي دليل قاطع على صحة ما أوردوه لكن تناسوا كلهم القصة المؤرخة التي أوردها القرآن الكريم لحادثة أصحاب الفيل التي قادها أبرهة الحبشي من اليمن وكانت قبل الإسلام، وفي بداية الدعوة الإسلامية حكم باذان وهو حبشي الأصل أيضاً، وإن عدنا إلى تاريخ تهميشهم المذكور سابقاً لوجدنا الدليل، فلو افترضنا بعد طرد الأحباش عم تهميش بقاياهم ثم إنهم وحدوا صفوفهم وكونوا كتلة استطاعت الحكم في دولة بني نجاح التي أسُقطت بعدها لكانت جدلية أقرب لتتبع أصولهم.

ويجري تفريقهم عن فئة أخرى تسمى بالمولدين والذين يمتلكون بعض صفاتهم الجسمانية إلا إنهم من آباء يمنيين غير مهمشين، كما أن هناك أبناء المناطق الساحلية من ذوي البشرة السوداء والذي يرى البعض إن تقارب بيئتهم من السواحل الإفريقية هي من صبغتهم بتلك الصفات (بادي، 2018: 30)، إلا إنهم مجتمعات مفتوحة لا يعتبرون من فئة الأخدام ولا يعاملون معاملتها في المجتمع، فليس كل من يحمل البشرة السوداء يصنف بأنه خادم بدليل إن سكان أبناء الحديدة وعدن ولحج لا يصنفون بذلك.

المبحث الثالث: السياق الميداني اليمني: للتهميش

أولاً: الخصائص الاجتماعية للمجتمع اليمني.

المجتمع اليمني مجتمع تسود فيه التراتبية الاجتماعية التقليدية، والموروث الثقافي الاجتماعي القبلي في الشمال وعكس ذلك تماماً في الجنوب فبعد ثورة أكتوبر جرى حراك سياسي اجتماعي أعطى متنفسا للفئات الهامشية بشكل عام، حيث تقلصت مساحة التمايز الاجتماعي الطبقي في بنية المجتمع، وكان ذلك نابعًا من السياسة التي اتبعتها مؤسسات الدولة في الجنوب قبل الوحدة.

فقد شكلت الفئات والشرائح الاجتماعية المكون العام للمجتمع اليمني، وهناك من يرى أن هيكل التركيب الاجتماعي مرتبط بنمط الإنتاج وعلاقته بنظام الأجور وتوزيع الإيرادات وثروة المجتمع، فبرز على ضوئه جماعات وفئات وشرائح وطبقات اجتماعية مختلفة، أعطت النمط العام لتراتبية المجتمع الذي مر بمراحل تغير وتطور يفرز وضعا اجتماعيا جديدا يتحدد به الشكل الأساسي للمجتمع في كل عملية تغيير سياسي، وفي المجتمع اليمني ظل النمط القبلي كظاهرة اجتماعية أساسية تسيطر على التركيب الاجتماعي وتتحكم به وبنظامه الاجتماعي (الصلوي، 2004: 42).

فبعد ثورة 26 من سبتمبر تم احتواء التغيرات في المحافظات الشمالية عن طريق التحالفات القبلية بين من تقاسموا السلطة واستولوا على جهازيها العسكري والمدني بمختلف المؤسسات والهيئات، عن طريق تقسيم الوظائف العامة والاستحواذ على المراكز العليا (الصلوي، 2004: 44، 47)، وهم أنفسهم شيوخ القبائل التي كانت أعلى السلم الاجتماعي متحدة مع الملكية قبل الثورة، ثم انضمت إلى ثورة 26 واستولت على السلطة مرةً ثانية، وبنفس الطريقة انضموا لثورة الشباب في 2011م واستولوا على السلطة للمرة الثالثة على التوالي.

وإذا حللنا السلطة القبلية بمفردة القبيلة: فالقبيلة هي وحدة قرابية قد تتسع لتغطي إطارا جغرافيا معينا، وهذا بدوره ينقلنا إلى تحليل توماس هايلاند إريكسن، إن مصطلح "الجماعة العرقية" وما هي إلا تطور مفاهيمي "للقبيلة" (إريكسن، 2012: 24)، ومنها هناك جماعات عرقية بغض النظر عن أصولها – من السادة أو القبائل الأخرى– مازالت تحتكر المراكز العليا وترى في نفسها الأحقية

والأفضلية لسيادة بقية الفئات، بوعيها هذا ستظل الفئات الدنيا مرابطة مكانها، وهنا يكون أصل النظام السائد هو أكبر سبب للتهميش.

وإذا استندنا إلى القائلين بأن المجتمع اليمني قبلي سنلحظ أن تركز النظام القبلي في الشمال فقط بما يمثل 30% من المجتمع ككل، فكيف نعمم 30% مقابل 70% ليس قبلياً؟ يفسر ذلك سيطرة الـ 30% سياسياً واقتصادياً وتربعها أعلى في هرم الطبقات الأخرى.

لذا قد يكون أقرب تحليل لنظام الطبقات هو ما تبناه الاتجاه الماركسي الذي يهتم بتناول الطبقة في ضوء علاقتها بوسائل الإنتاج وتقسيم العمل الذي يقود إلى تقسيم ثنائي، طبقة مالكة مستغلة وطبقة مستغلة، وإلى جانب ذلك حدد فئات أخرى كالفلاحين وصغار الملاك (الحيمي، 2003: 31). من جهة أخرى في أوساط القرن التاسع عشر، عدلت نظرية الطبقات عدة مرات، من دراسات الفلاحين المعدمين في العالم الثالث لوولف، إلى تحليلات بورديو للطبقات الثقافية التي تحددها السلطة الرمزية بدلاً من الملكية. وبالرغم من أن أنصارها يشددون على العلاقة بالنسبة للملكية في تخطيطهم للطبقات، وسمة مركزية أخرى لهذه النظرية هي فكرة الصراع الطبقي، ووصولاً إلى وجهة النظر الفيبرية للطبقات الاجتماعية التي تطورت جزئياً إلى نظريات للتراتبية الاجتماعية، وهي دائما تشير إلى أنساق التراتب الاجتماعي وتوزيع القوة (إريكسن، 2012: 20)، وفيه تقارب لتقسيم المجتمع اليمني الذي تشكل التراتبية الصورة العامة، وبذلك ينقسم إلى ثلاث فئات هم السادة والمشائخ وكبار الملاك ثم فئة التجار ثم الحرفين والمهمشين، وتبقى الطبقة الأولى هي المسيطرة، وهي أيضاً في وقت من الأوقات بعد خروج العثمانيين من اليمن أعطت التقسيم الكلي للمجتمع.

كانت الفترة الفاصلة هي إعلان الوحدة وإعطاء الناس حق تنظيم أنفسهم في أحزاب سياسية، وحدوث استقطاب للفئات الاجتماعية، حيث استقطب حزب المؤتمر الشعبي العام أغلب الفئات الفاعلة من كبار الضباط والمشائخ والأعيان والتجار والملاك والتكنوقراط، بينما ضم حزب التجمع اليمني للإصلاح كبار علماء الدين وعدداً من المشائخ وتجار الجملة وملاك الأراضي، كما حوى الحزب الاشتراكي المثقفين والعمال والطلاب وأعداد من الموظفين ومعظم سكان المناطق الجنوبية (الحيمي، 2003: 199)، مع ذلك لعبت فيه الملكيات العقارية الكبيرة دورًا في تصنيف العائلات اجتماعياً ووظيفياً، مع أنه بدأت تظهر على المجتمع أنماط حداثية إلى جانب الأنماط التقليدية والتي تغلبت بتركيبها القبلي وسيطرتها على التركيب الاجتماعي بعد صيف 94 بشكل نهائي، وتطورت إلى ظهور نوع من العلاقات الاجتماعية بين السياسي التقليدي والديني، والذي وظف لتزاوج المصالح بين رجال الدين ورجال السلطة (الصلوي، 2004: 48).

وبشكل واضح، ارتبط الجاه والمكانة في المجتمع اليمني برأس المال والثروة والدليل أن الفئات الصاعدة الجديدة التي تمتلك النفوذ الاقتصادي والسياسي تمكنت من تكوين قاعدة اجتماعية جديدة،

واعتلت مواقع إدارية وسياسية مميزة في قمة جهاز الدولة؛ الأمر الذي يعزز مكانة دور رأس المال (الحيمي، 198).

وفي أدبيات العلوم الاجتماعية هناك تعريفان رئيسيان للطبقات، يشتق أحدهما من كارل ماركس، والآخر من ماكس فيبر، فوجهة النظر الماركسية تؤكد على الجوانب الاقتصادية، وتعرف الطبقة الاجتماعية وفقاً لعلاقتها بالعملية الإنتاجية في المجتمع، وفي المجتمعات الرأسمالية ووفقاً لماكس فيبر هناك ثلاث طبقات رئيسية. أولاً: الطبقة الرأسمالية أو البرجوازية ممن يملكون وسائل الإنتاج (المصانع، الآلات، المكائن) ويشترون قوة العمل من الآخرين. ثانياً: هناك البرجوازية الصغيرة يملك أعضاؤها وسائل الإنتاج ولكنهم لا يستخدمون الآخرين (أصحاب المحلات الصغيرة). ثالثاً: والأكثر عدد هي البروليتاريا التي يعتمد أصحابها على بيع قوة عملهم لرأسمالية من أجل عيشهم إلى جانب المشردين والعاطلين واللصوص وهم يمثلون الطبقة الرثة (إريكسن: 19). لكن نظام الطبقات في اليمن لا يملك معايير وحدود ثابتة حتى وإن اقترب في شكله من النمط الماركسي في كون قاعدة الهرم الكبيرة تتمثل بالعاطلين والمعدمين وأصحاب الحرف المحتقرة والمهمشين.

ويأتي الاهتمام بهذه الشريحة من خوف مستقبلي لما قد تشكله من خطورة ليس على التنموية فقط، إنما من نواحٍ أخرى كورقة ضغط وكعامل صراع اجتماعي، أو كشريحة لها مطلق الحق في أخذ نسبتها من التمثيل السياسي والحكم في ظل سلوكياتها وثقافتها الحالية، وخاصةً إذا تم احتساب نسبة الأفارقة المجنسين[1]*، وجماعة اللاجئين الأفارقة المنتقلين من دماج إلى مدينة سعوان، وهم يتشاركون مع الأخدام نفس السمات الجسدية من لون البشرة وتقاسيم الوجه.

تتمثل المشكلة الأخرى بأن هذه الشريحة يزيد تعدادها كمعدل نمو أو بضم جماعات أخرى تشاركها نفس الصفات الإثنوغرافية، أو ازدياد الشرائح المهمشة بفعل الصراعات الممتدة، فأصبح لهذه الشرائح ثقلها، وفي ظل الممارسات غير المسئولة اتجاهها وتهميش الدولة لها، قد تصبح جماعة مولدة للعنف، لا سيما وهناك منظمات دولية تسعى لإخراج هذه الفئة من طورها المنزوي بأهداف استغلالية، خاصة وهي لا تحمل أي انتماء لهوية المجتمع.

[1]* – عمدت الدولة في عهد الرئيس السابق علي عبدالله صالح إلى تجنيس عدد كبير من الأفارقة الأجانب عن طريق بعض رجالات الدولة، وبعد تتبع بسيط اتضح أنه تم بيع الجنسية الواحدة بـ 40 ألف دولار بعضهم يسكنون حي المطلاع في منطقة السبعين، وعند مقابلتهم وجدناهم يسكنون فلل، ولغة التخاطب معهم صعبة لعدم إجادتهم اللغة العربية واللهجة اليمنية على وجه الخصوص بحسب إفادة أحدهم أنه من الهيمه "الحيمه" ويملكون بطائق شخصية يمنية.

ثانياً: الخصائص الاجتماعية لفئة الأخدام.

يتميز الأخدام بسمات تشبه الأفارقة، لذا هناك من يرى أن اليمنيين من أصول إفريقية لا يختلفون عن الأمريكيين من أصول إفريقية كون الاختلاف الثقافي يستخدم عادةً لتبرير التنظيم التراتبي للجماعات في المجتمع (إريكسن، 15). وترى الباحثة أنهم فئة من الناس يعيشون في مربعات سكنية، متحررين في العيش من أي قيود دينية أو قانونية فيما بينهم، يسودهم نمط ثقافي خاص، يعانون من النبذ والاحتقار المرتبط بالموروث الثقافي والاجتماعي للمجتمع لكل ما به نقيصة، ولهم علاقات أسرية تسودها الفوضى والاضطراب والمشاجرات، والألفاظ البذيئة، يعيشون بأعداد كبيرة في منازل ضيقة، ويمارس ضد هذه الفئة خروقات قانونية وصل للعنف اللفظي والجسدي والاعتداءات الجنسية وهذا ينعكس عليهم بالانزواء في مجتمعات صغيرة (بادي، 75)، والتي يعتبرونها مساحة من حقهم فيها التعبير دون قيود، وهذا بدوره يمكن استخدامه كنقطة انطلاق في جعلهم يتعايشون مع المجتمع كونهم في مساحتهم متساوين ولا يحسون بالنظرة الدونية لذواتهم التي تخلق الحاجز أمام اندماجهم بغيرهم.

وتكون السيادة في الحياة الأسرية للشخص القادر على الإنفاق بغض النظر عن مكانته الأب أو الأم أو الابن وبغض النظر عن مصدر الدخل، فمعظم خلافاتهم تكون بسبب المال، وتنتشر البطالة بين أفراد فئة الأخدام لذا يلجؤون للتسول (بادي، 74). ومن صفاتهم أنهم لا يحبون العمل والادخار إلا ما ندر، ويفضلون الكسب السهل؛ لذا لا تتكون لديهم فوائض مالية، فمثلاً هناك مثال شائع (فلان خادم) تستخدم كدلالة على إسرافه وبعثرته أمواله أو على سوء خلقه بين الناس، فالأخدام لا يخشون العيب الاجتماعي أو قول (كأنهم أخدام) أي التعامل بأخلاق متدنية وبإسراف.

تُظهر هذه الفئة أنماطاً سلوكية منحرفة في إطار سوسيولوجي يُفسر من خلال: أولاً: الحرمان البنيوي المزمن الذي يدفعهم نحو تشكيل ثقافة مضادة تُعلي من شأن القيم المعارضة للمجتمع السائد. ثانياً: الانزياح الأخلاقي الناتج عن تهميش مزدوج اقتصادي ورمزي. وثالثاً: تفكك الرقابة الاجتماعية الداخلية بسبب غياب الحوافز للالتزام بمعايير مجتمع يستبعدهم أساساً.

تتجلى هذه الثقافة المضادة في تحويل اللغة البذيئة إلى رأس مال رمزي بديل داخل الجماعة المهمشة، فتفكك مفهوم السمعة كنتيجة لغياب المكاسب الرمزية من الحفاظ على الصورة الاجتماعية واللاجدوى المُدركة من الالتزام الأخلاقي في سياق بنيوي لا يكافئ هذا الالتزام نتيجة متوقعة، أما الأمية فهي تعمل كآلية إعادة إنتاج للتبعية وحاجز يمنع إدراك الذات كفاعل حقوقي وعائق بنيوي أمام تشكيل وعي جمعي قادر على تحويل الوضعية إلى الأعلى.

في المقابل يمثل التعليم عملية تحرر رمزي تمكن من استعادة المكانة وإعادة بناء للرأسمال الثقافي الذي يمكن تحويله إلى قوة اجتماعية فاعلة، وتفكيك للتمييز المسلم به عبر إدراك أن العرق واللون هما بناءات اجتماعية وليس حدوداً طبيعية.

وتعمل فئة الأخدام بالنظافة والدباغة وقرع الطبول إلى جانب امتهانهم التسول، وقد أرجع البعض أن العادات المنتشرة بينهم مستمدة من المجتمع الأثيوبي (ألينا، 185). فالبعض يرى أنه ليس هناك معنى للحديث عن الحدود الثابتة بين الجماعات العرقية لأن هناك الكثير من حركات التهجين بين الشعوب، كما لا يتبع توزيع السمات الفسيولوجية الطبيعية الموروثة حدودا واضحة (إريكسن، 13). وهذا واضح في الرحلات الواصلة من القرن الإفريقي إلى اليمن وهي تتزايد رغم استعار نار الحرب في الأخير، وقد تكون حركة منظمة غير عشوائية[1]*، والتي قد يكون هدفها مع مرور الوقت إذابة العرق الإفريقي في المكون اليمني خاصة وهناك بعض التقارب الفسيولوجي مع سكان الساحل.

ويرجع السبب في أوضاعهم الاجتماعية المتدنية إلى عوامل تاريخية واجتماعية ارتبطت بالصراع بين الدويلات من أجل السلطة، وإن وجدت تغيرات طفيفة بسب الهجرة والحراك المهني ونسبية التعليم في هذه الشريحة (شجاع الدين وآخرون، 1996: 32)، لذا تعتبر العلاقات الاجتماعية مع غيرهم انعكاساً للظروف المعيشية والتاريخية للجماعة التي فرضت عليهم كعلاقة الأجير (بادي، 2018: 72). ويساعد الوسط المحيط بالأخدام بتأثير محسوس ومباشر في عزلتهم وتكوين سلوكهم الاجتماعي وشعورهم بالنقص مما ولد لديهم شعورا بالاغتراب في مجتمع ثقافته قائمة على الفرز والتمايز وهذا ما سبب الشرخ الاجتماعي ليس فقط بالنسبة لشريحة الأخدام بل حتى على مستوى الفئات التي تقع بمستوى أعلى منهم في السلم الاجتماعي.

كان التركيز الأول لجماعة الأخدام في الأرياف، ومع ازدياد عددهم ورفضهم للحرف والمهن التقليدية، بدأت هجرتهم للمدن، وأول هجرة لهم بشكل كبير كانت في ثلاثينيات القرن الماضي إبان موجة الجفاف والجدب في تهامة، فقد انتشروا في المدن، حيث كانت عدن أفضل وجهة لهم كون فيها بنية تحتية تستوعبهم في أعمال البلدية والنظافة، وكونوا فيها تجمعات مارست حياتها في ظل الاستعمار ووجدت بعض الفرص للالتحاق بالتعليم وبعض الوظائف، لذا شاركت بالحراك الاجتماعي، فكان منهم الرياضيون والنقابيون والموسيقيون وحتى سياسيون. إلا أن ثقافتهم الخاصة بقيت هامشية،

[1]* – حركة منظمة: أي هناك من يقف خلفها كمنظمات أو دول بغرض إحلال شعوب مكان شعوب خاصة والبيئة اليمنية بثقافتها وصراعاتها طاردة لليمنيين، لكنها هنا مطمع للأفارقة الذين تستقبلهم المنظمات وتدفع رواتبهم حتى وإن عانوا في بداية قدومهم.

وفي فترة ما بعد الاستقلال وسلطة الحزب الاشتراكي كان هناك نوع من المساواة (عقبات: 38، 39).

من الملاحظ هنا أن أنماط الاستقرار المكاني للمجموعات المهمشة تتبلور بشكل مختلف بين شمال اليمن وجنوبه، مما يعكس اختلافًا في البنى الاجتماعية السائدة في كل منطقة. ففي الشمال اتجهت هذه الفئة إلى تشكيل تجمعات سكنية على أطراف المدن، واكتسبت وسائل عيشها من خلال المهن الهامشية في السلم الاقتصادي، كالحمالين وعمال النظافة. وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعةً – إلى جانب ممارسات الاستبعاد الاجتماعي – في تعميق عزلة هذه الفئة، وإعادة إنتاج دورة التهميش جيلاً بعد جيل، مما وسع الفجوة بينها وبين باقي مكونات المجتمع.

أما في جنوب اليمن وعلى الرغم من تشكل ما يشبه "الغيتوات" لهذه الفئة، إلا أن موقعها الجغرافي بقي ضمن النسيج الحضري للمدن وليس على هوامشها. ويعكس هذا الاختلاف في النمط العمراني اختلافًا أعمق في طبيعة البنى الاجتماعية؛ فالمجتمع في الشمال يتسم بتركيبة قبلية محافظة ذات حدود اجتماعية صارمة، بينما شهد الجنوب تاريخيًا تنوعًا ثقافيًا أكبر نتيجة لطبيعته الحضرية والتجارية والتدخلات الاستعمارية التي أعادت تشكيل العلاقات الاجتماعية.

هذا الاختلاف يضعنا أمام نموذجين متباينين للتعايش: أحدهما يقوم على العزل المكاني والاجتماعي (في الشمال)، والآخر على الاقتراب المكاني مع المسافة الاجتماعية (في الجنوب). ولا يمكن تفسير هذا الوضع بمنطق "صراع الثقافات" الذي لا مفر منه، بل هو نتاج لسياقات تاريخية واقتصادية وسياسية مختلفة. وعليه فإن أي حل يجب أن ينطلق من سياسات الاعتراف والانصهار المدني التي تحقق العدالة وتكافؤ الفرص، دون المساس بحق الجميع في الحفاظ على هويته والمساهمة في تشكيل نسيج وطني تعددي.

وفي السنوات الأولى للوحدة بدأ دخول المهمشين الحقل السياسي والعمل المدني ومنها تشكلت منظمة "الأحرار السود" بزعامة محمد القيرعي، ولكن حصلت انتكاسة بعد حرب 1994م؛ وذلك لسقوط مشروع الدولة المدنية الذي أدى إلى عودة المجتمع لما قبل ثورة 1962م من التمسك والاحتماء بالهويات الصغيرة (الإثنية والسلالية المذهبية المناطقية والأصول العرقية الجغرافية) (حيدر، 2012: 308، 311)، ويدل هذا أن هناك إمكانية ولو بشكل بسيط في الاستقطاب الاجتماعي لفئة الأخدام وانخراطها في الحياة العامة متشاركة مع باقي الفئات نشاطاتها بعيدًا عن ثقافتها الخاصة.

وفي عام 2013، اختير نعمان الحذيفي ممثلاً للمهمشين في مؤتمر الحوار الوطني، وفي النصف الثاني من مؤتمر الحوار قام نعمان بوقفة احتجاجية على استبعاد الأجهزة الأمنية 18 طالباً من المقبولين في الكليات العسكرية "بصورة تمييزية، كونهم من المهمشين"، وأثناء الوقفة مزق ضابط أمن المؤتمر لافتة كان يحملها نعمان الحذيفي، واعتدى عليه مما دفعه للانسحاب من المؤتمر، قبل

أن يتصالحا، ليعود إلى ممارسة دفاعه عن حقوق المهمشين في المؤتمر. ويقول نعمان الحذيفي: "المهمشون ينظرون إلى مؤتمر الحوار بعيون المنقذ الوحيد لما لحق بهم من ظلم وحرمان وتمييز خلال العقود الماضية، وإذا لم ينصفنا المؤتمر، سيكون هذا انتحارا جماعيا لنا فنحن كمهمشين حرمنا من حق العيش الكريم، في الوقت الذي ينظر فيه المجتمع إلينا كعمال نظافة ومتسولين، مع أن فينا من يحمل شهادات عليا. لذا لابد أن تزول الكراهية والازدراء حتى نعيش كبشر داخل مجتمعنا" (https://hunasotak.com/article/3231). وضمهم لمؤتمر الحوار يمثل خطوة في مساق العدالة الرمزية، وتطور واضح واستجابة لتأهيلهم ودمجهم اجتماعياً، فتخطي انعزالهم يتطلب شراكة حقيقية وآليات لتنفيذ ذلك تتزامن مع رغبة مجتمعية شاملة.

يرى عادل الشرجبي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء، أن استبعاد المهمشين وعدم اندماجهم في المجتمع يرجع إلى ثلاثة عوامل رئيسة: "الأول هيمنة الثقافة القبلية القائمة على التراتبية والتمييز على أساس المكانات الاجتماعية الموروثة، والثاني تحيز السياسات العامة لمصالح النخب على حساب مصالح الفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة، والثالث استسلام المهمشين أنفسهم لأوضاعهم، وعدم السعي لتغييرها" (https://hunasotak.com/article/3231).

المبحث الرابع: الدمج الاجتماعي للمهمشين:

هناك حالة من الدمج شبه ناجحة جرت في الشطر الجنوبي لليمن قبل الوحدة، عندما انتقلت السلطة للجناح اليساري في الجبهة القومية عام 1969م إبان تنفيذ التحولات الاقتصادية الاجتماعية التقدمية فحدثت تغيرات في أوضاع الأخدام الاجتماعية، فقد تم إشراكهم كعمال في المشاريع ومنهم من تلقى تعليمه وتقلد وظائف عامة في اليمن الديمقراطية (ألينا، 199). واختفت لهجة العنصرية في التعامل مع فئة الأخدام فقد حُرم مناداة العامل بالخادم وإنماء "مهندس نظافة" وكانت الفرص متاحة أكثر من ذي قبل (عقبات، 40).

تُعد التجربة الاشتراكية تجربة رائدة في عملية الدمج فقد وصلوا لمنصب عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ولجان المحافظات لكن كل ذلك انتهى مع حرب صيف 94 عندما تخلت الدولة عنهم (حيدر، 312). نستنتج من ذلك أنه يجب أن يكون الدمج بقرار كما تم في إطار الحزب الاشتراكي، أو كقرار دمج المعاقين ويكون لهم نسب في الوظائف العامة.

وكما ذكرنا سابقاً أن سبب خروج هذه الفئة من إطار القرية إلى المدينة رغبتها في التغيير وهذا يدل على أن برامج الدمج القائمة على المساواة – والتي يجب أن تتبناها السياسة العلياء– تستطيع تغيير نمط حياة هذه الفئة وترفع من مستواها الاجتماعي، فكما ذكرنا سابقاً في النظم القرابية نلحظ من يطلقون على أنفسهم لقب المنطقة التي جاءوا منها استطاعوا خطو الخطوة الأولى في طريق

اندماجهم بالمجتمع فلقب المنطقة المستخدم – فمثلاً الريمي: نسبة لمحافظة ريمة– والذي يشترك فيه كثيرون أعطاهم نوعا من الشجاعة وتعزيز الذات بل ويحاولون التمثل بمن هم أعلى ثقافة منهم، ونستطيع أن نجعل من ذلك منطلقا لإعادة الدمج في محيطهم، بتخليصهم من الوصمة العرقية عن طريق إجراء بعض التغييرات في حياتهم ورواسبهم النفسية والاجتماعية.

وتبقى طبيعة المجتمع البدوية ذو العقلية الرجعية بنية عقائدية يجب تفكيكها، فمثلاً أطلق على رئيس الوزراء باسندوة وصف خادم تحت قبة البرلمان (حيدر، 36) على الرغم من عدم انتماء الفرد لهذه الفئة اجتماعيًا، إلا أن تقارب اللون قد يعرضه لنفس أنماط التمييز، مما يستلزم تصميم برامج تنموية تتعامل مع جذور المشكلة. فلا يكفي أن تركز هذه البرامج على تطوير أوضاع الفئة المهمشة فحسب، بل يجب أن تتضمن آليات فعَّالة لمعالجة المعوِّقات الهيكلية والثقافية الموجودة في نسيج المجتمع نفسه.

فغالباً ما تواجه محاولات الأفراد الخروج من دائرة التهميش مقاومة من البيئة المحيطة، حتى عندما يكونون مؤهلين لذلك. لذا يجب أن يكون التغيير شاملاً ومتوازناً، يعالج في الوقت نفسه التحديات النابعة من بنية المجتمع، والموروثات الثقافية التي تعيد إنتاج التمييز، بالإضافة إلى المعوقات الذاتية التي قد تكونت داخل هذه الفئة نتيجة قرون من الإقصاء.

أولاً: برامج الدمج الاجتماعي

هناك العديد من الدراسات وبرامج الدمج الاجتماعي التي استهدفت المهمشين فئة الأخدام، منها دراسة قامت بها منظمة أوكسفام عام 1989م، والتي توصلت إلى أن الفرص أمامهم محدودة وأن سوء أحوالهم تعود لكونهم منبوذين، ولدمجهم يتطلب دراسة كل الوسائل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، والاهتمام بسكنهم وتعليمهم وتوفير فرص العمل والتخلص من الظروف التاريخية التي أدت لعزلتهم وجعلت علاقتهم بغيرهم من الفئات علاقة استجداء (شجاع الدين، 1996: 12).

ثم جاءت دراسة أحمد شجاع الدين وعبده علي عثمان المعنونة بـ الفئات الهامشية في المجتمع اليمني– دراسة ميدانية لأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية في المدن الرئيسية عام 1996م لمعرفة مشاكلهم لإدراك المتغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية لوضع التصورات والحلول الممكنة لدمجهم في المجتمع، والتي ترى أن أكبر عائق هو وضعهم الاقتصادي، وغياب برامج الدمج لهذه الشريحة ضمن خطط الدولة ومنظمات المجتمع المدني (شجاع الدين، 133/5).

ورأت دراسة عثمان والشرجبي (2004م)، والتي بدت كدراسة للتحديات أمام دمج شريحة المهمشين وتغيرهم بالمجتمع اليمني، حيث رأت أن أبرز التحديات هو الفقر، والأمية والحرمان من التمكين الاقتصادي والاجتماعي.

في عام 2007م، أطلق الصندوق الاجتماعي للتنمية برنامجاً ميدانياً يهدف إلى دمج فئة المهمشين (الأخدام) اجتماعياً واقتصادياً، وبحسب السيدة/ منى الأغبري – مديرة إدارة الحماية الاجتماعية بالصندوق (فرع صنعاء) – يُعتبر هذا البرنامج أول محاولة جادة لتحقيق الدمج بالمعنى الحقيقي. إن آليات التنفيذ اعتمدت على تدريب متصلين ومتصلات مجتمعين ليكونوا حلقات وصل مع هذه الفئة، وتم تصميم حزمة برامج شملت محاور رئيسية هي: التعليم، الصحة، والتمكين الاقتصادي. كما شمل البرنامج تدريباً للمعلمين في المدارس المجاورة للتجمعات السكنية للمهمشين؛ لتعزيز تقبلهم لطلاب هذه الفئة، وتعديل السلوكيات المجتمعية تجاههم. من نتائج البرنامج وتحدياته إن عملية المتابعة والتقييم أسفرت عن جملة من الملاحظات أبرزها: التحديات السلوكية والاجتماعية كظهور سلوكيات عدوانية بين بعض أبناء الفئة، وتشكيل عصابات، مما دفع بأهالي الطلاب من الفئات الأخرى إلى المطالبة بفصلهم خشية تأثيرهم على أبنائهم.

ومن عمل الباحثة في برنامج "النموذج المتكامل للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي" التابع لليونيسيف لاحظت هيمنة النمط الاستهلاكي على سلوكهم الاقتصادي، حيث يعتمدون في غذائهم بشكل أساسي على ما يقدمه المجتمع المحيط أو المطاعم، مع ضعف ملحوظ في الإنتاجية، وتوجههم نحو "الكسب السهل" فقد أظهرت الفئة ميلاً واضحاً نحو الدعم المادي المباشر، بينما كان تفاعلها مع برامج التوعية والتأهيل ضعيفاً وموسوماً بفترات تقديم الدعم فقط، واستثناء إيجابي لاحظ القائمون على البرنامج أن أفراد الفئة القادمين من محافظة الحديدة كانوا الأكثر تفاعلاً واستجابة، حيث سجلوا أعلى نسب التعليم بين أقرانهم، وأبدوا رغبة حقيقية في التأهيل والعمل على تغيير واقعهم، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى التعليم ومدى تقبل برامج التغيير.

فالتقارب في المستوى الاقتصادي والسمات الفسيولوجية بين شريحة الأخدام وباقي السكان في بيئتهم عاملاً أتاح لهم الاندماج لإحساسهم بعدم كبر مستوى التمايز، على خلاف التعامل معهم في صنعاء، فعلى سبيل المثال التعامل معهم في المستشفيات من قبل الأطباء والممرضين فيه نوع من العنف والتميز، وأيضاً التعامل مع أبنائهم في المدارس (شجاع الدين: 40). وقد لاحظت الباحثة من خلال عملها في برنامج الدمج والتمكين السابق أثناء تواجدها في مدرسة اليرموك مديرية شعوب التعامل اللفظ مع أبناء الأخدام من قِبل الكادر التربوي ومن قِبل زملائهم يصل إلى حد التنمر، وبعد محاولة تقديم المشورة لبعض الكادر التربوي الموجود أفادوا أن سلوكياتهم في التعامل متدنية ولا يمكن تغيرهم، وأن التعليم لا يمثل لهم هدفا وسيتركون صفوفهم الدراسية في أي وقت.

واستناداً للبرنامج السابق، فإن معرفة مشاكل هذه الفئة واحتياجاتها قد تساعد على تغيير وضعها ووضع التصورات والحلول الممكنة لدمجها في المجتمع، ومن أبرز هذه المشاكل هو شكل العلاقة

المذكورة سابقاً بينها وبين الفئات الأخرى، فانعدام العلاقات الاجتماعية يمثل السور الذي يجب تجاوزه.

كما قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بعمل دراسة أخرى عام 2018م، نفذها عادل مجاهد الشرجبي وآخرون تحت عنوان الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لجيوب الفقر وهي دراسة تقييمية لتوفير البيانات الكمية والنوعية لمساعدة السلطات المحلية والجهات الداعمة لتحسين أوضاع هذه الشريحة، وقياس أثر التدخلات المتكاملة، وتقيم الاحتياجات العاجلة في مناطق جيوب الفقر.

على إثر هذه الدراسة، نفذت منظمة اليونيسيف مشروع النموذج المتكامل للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي- اليمن، للمهمشين للعام 2019-2022 في تجمعات أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، والذي توصلت الباحثة فيه للعديد من النقاط أهمها: أن هناك الكثير من الأطفال خارج المسار التعليمي كونهم أطفالا اتجهوا للعمل بسن مبكر، فوجدت شريحة الطفل العامل بينهم، كان السبب الرئيسي في ذلك إما ضغط أهاليهم أو حبهم للعائد المادي من العمل، إن العمل على تغيير السلوك تحتاج لخط زمني طويل لتغرس فيهم السلوك كالسليم كقيمة لا يمكن التفريط بها مثال لذلك النظافة البيئية والشخصية.

ثانياً: معوقات الدمج الاجتماعي للمهمشين في المجتمع اليمني.

ما توصلت إليه الدراسات والنماذج السابقة، هي جملة مشكلات ومعاناة فئة الأخدام، والتي تعتبر في نفس الوقت تحديات واضحة أمام إدماجهم في المجتمع وذوبانهم في نسيجه الاجتماعي، لذا سنتناول بالشرح مجمل هذه المعوقات، وهي كالتالي:

1) الدونية: فالشعور بالدونية يعطي انكسارا نفسيا واجتماعيا، ويأتي أولاً كنتيجة لنظرة المجتمع إلى هذه الفئة الذي يضعهم بأدنى مستوى. وأيضاً في اعتقاد هذه الفئة بذاتها، إذا تظل قضية الوعي بالدونية مجسدة في منظومة متكاملة بالسلوك الفعلي الذي يتم إعادة إنتاجه عبر عملية عبر التعاملات اليومية (عقبات، 26). وتظل الدونية عائقا أمام التمتع بالكثير من حقوقهم، وهذا قد يكون لانعدام الثقة بذواتهم وفي قدرتهم على التغيير، فهم لا يؤمنون من قرار أنفسهم أنه بإمكانهم الوصول إلى ما وصل إليه أفراد الطبقات الأعلى منهم.

2) الاحتقار: الذي ينظر به المجتمع إلى الأخدام، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها تعامل المجتمع بشكل شبه عام في إطار التفاخر بالأنساب والأصول "ابن فلان" حتى في إطار التعامل بين أفراد المجتمع الباقين، فكيف يكون وطأة ذلك على فئة الأخدام وهم أسفل المراتب الاجتماعية، فقد حافظت الثقافة على بعض المقولات "اغسل بعد الكلب واكسر بعد الخادم" وهي تعتبر أسوا درجات الاحتقار، ومنها نلحظ أن ما خلفه الموروث الثقافي يعتبر أكبر المعوقات، وتغييره يتطلب

وضع المجتمع كله في إطار برنامج طويل المدى ومنظم لإحلال قيم ثقافية بديلة تعمل على طمس الضار منها وإبقاء الجيد في أذهان الناس.

3) السمات البيولوجية: ويعد من أبرز المعوقات وهو عنصر تجاوزه الدين بقوة، ولكن كيف عاد تشكيله في المجتمع اليمني؟ ونستطيع القول إنه حين ضعفت الثقافة الإسلامية لصالح السلطة السياسية حلت محلها ثقافة اجتماعية عرفية تستند للتمايز بين فئات المجتمع ليس فقط بحسب السمات البيولوجية، وإنما في الأنساب الأسرية والقبلية وهي المراد تفكيكها وإعادة تشكيلها بما يضمن تساوي كل فئات المجتمع.

4) الوصمة العرقية: فقد ظل سيمي ساحل القطب الشمالي النرويجي والمنتقلين قديماً من إسكندنافيا الطرف الأضعف، مع أنهم يعيشون كباقي النرويجيين فيما يتعلق بالمشكلات الاقتصادية، ونوع البيوت، وأنواع الملابس، ويدينون بدين البروتستانتي لكن السيمي اعتبروا بدائيين متخلفين أغبياء قذرين من قبل النرويجيين بالرغم من اتصالهم المفرط بالثقافة النرويجية وأخفوا هويتهم السيماوية في السر لأنها تمثل وصمة، كون الانتقاصية لثقافة السيمي فرضت ذلك، لكن تم القضاء عليها لاحقاً ضمن مشروع النروجة، وهنا في اليمن لا تختلف عن ذلك فالوصمة هي من فرضت التسمية.

5) التميز: بالرغم من أن ثقافة المجتمع هي الثقافة الإسلامية إلا إنه جرى التميز بحسب العرف والعادات، فالقوانين اليمنية لم تستثنيهم كجماعة أو فئة، فالنصوص الدستورية كفلت الحقوق الأساسية للمواطنين على حد سواء، فوفق المواد (مادة 41،42) هم متساوون أمام المؤسسات الرسمية (قائد الشرجبي: 172)، لكن ارتبط احتقارهم بالأمثال الشعبية كمرجع ثقافي في المجتمع (حيدر: 313)، حتى إنه في التحية الخادم يقبل يد القبيلي وليس العكس، وفي المجالس يجلس أسفل الديوان[1]*، وهنا يجب أن نعمم ثقافة تعطي الأخدام قيمة اجتماعية، وتناهض احتقارهم.

6) الثقافة الخاصة لفئة الأخدام: أو التدني الثقافي وقد اعتبرهم البعض رواكد المجتمع كونهم يمثلون قاع الثقافة نظراً لتجاوزاتهم الهابطة (عقبات: 42، 43)، وإن سلمنا بأنهم رواكد المجتمع لكن لا نستطيع القول بأنهم قاع الثقافة، فهذا إجحاف في حق ثقافة المجتمع فهي كبناء له قاعدته التي صبغت بها المجتمع ككل، وهي تمثل الحامل، أما الثقافة الهامشية وإن كانت داخل إطار المجتمع كبناء إلا إنها ليست من مكونات ثقافته. فالنمط الثقافي والاجتماعي لفئة الأخدام غير مقبول اجتماعاً، من جانب آخر فإن اتخاذ الثقافة الهامشية كمتنفس لهم في إطار تجمعاتهم للتعبير عن

[1]* – الديوان غرفة كبيرة تستخدم للتجمع وقضاء الوقت في فترة بعد الظهير يتناول خلالها الأفراد القات ويتناقشون في الشؤون العامة.

أنفسهم بحرية جعل منهم أناسا خاملين ومنها ظلوا في قاع التكوين الاجتماعي. فالنبذ والاحتقار لا يعود للون بشرتهم فقط وإنما من جهة أخرى إلى الطبيعة الاجتماعية الثقافية لحياتهم وسلوكياتهم ومواقفهم العملية التي أصبحت كنمط حياة، وحرياتهم الاجتماعية المفتوحة (حيدر: 312)، ويكمن الحل هنا بالتعليم كون التعليم يكسبهم قيما ثقافية جديدة، ونمط سلوك، ويرفع من مستوى إدراكهم.

7) التركيب المجتمعي: ظلت تركيبة البُنى الاجتماعية في الشمال هي أكبر عائق، كون الدولة لم تتبنى نظاما اجتماعيا يصهر كل الفئات ضمن تركيبة اجتماعية متجانسة، بالرغم أن المجتمعات الأخرى المجاورة لها تراكيب اجتماعية مشابهة، لكن يظل هذا خلل في بنية المجتمع الذي عزل هذه الفئة إلى حد القطيعة.

8) نمط العيش: فأسلوبهم في العيش يعتبر من ضمن المعوقات باندماجهم في المجتمع، وهي نفسها من أسباب عدم تقبل المجتمع لهم. فهم لم يتماشوا مع التطور الاجتماعي والثقافي للمجتمع، إلى جانب تدنيهم الأخلاقي، وهو شيء يرفضه المجتمع الذي أحاط نفسه بدرجات عالية من القيم، ليس في التعامل الموجه مع فئة الأخدام فقط بل على سبيل المثال تعامله مع المرأة ومع معطيات كثيرة حتى صار مجتمع مكبوت، في حين أن هذه الفئة طريقة عيشهم بسيطة لا تحب التعقيد وتقيد أفعالها، لذا فقد أتاحت مساحة التجمعات لها التعبير عن مشاعرها بتلقائية.

9) الفقر: أو "ثقافة الفقر"[1]* كما أطلق عليها لويس أوسكار، وهي تكريسهم وتقمصهم حياة الفقر في وقت أنه بإمكانهم الخروج من بوتقتهم إلى وضع أفضل (كابلوف، 1979: 88). ويعد الفقر عاملاً أساسياً أكبر عائق لهم في مجاراة الحياة الاجتماعية والنيل من فرصها كالتعليم والحصول على الوظيفة العامة وأمام اندماجهم في المجتمع من منطلق المساواة والندية، فالعوز والحاجة جعلهم يتجهون للتسول كمورد، ومن جهة أخرى التسول وسيلة كسب لا تحتاج لمؤهلات، أي أنه طريقة سهلة في كسب الرزق، لذا لا يجب أن يفكروا في سلك الطريق الوعر والحصول على المهارات للالتحاق بالوظيفة العامة. السؤال الذي يطرح نفسه: إذا تم زيادة مصادر الدخل لفئة الأخدام هل ستتغير نمط ثقافتهم وحياتهم الهامشية ويسهل حصولهم على الفرص واندماجهم في إطار الثقافة العامة للمجتمع؟ ولن يكون معرفة ذلك ممكناً إلا باختبار تطبيق برامج التمكين الاقتصادي ونجاحها، ولن يكون ذلك عن طريق المشاريع الصغيرة التي يجري تنفيذها، وإنما في إطار مشروع نموذجي متكامل، فمثلا اقترح أحد الباحثين[2]* فتح مشغل خياطة يسند له تجهيز زي عمال النظافة وأطقم جهات أخرى في أمانة العاصمة ويعود مردود العمل كأجور، والفائض

[1]* هذا المصطلح للويس أوسكار، والتي يرى بأنها ثقافة متكاملة من القيم والمعايير وأنماط السلوك.

[2]* علي الميثالي، ماجستير تنفيذي قسم إدارة أعمال، أحد مشرفي الفرق في مشروع (النموذج المتكامل للدعم والتمكين الاقتصادي الاجتماعي– اليمن) مدينة سعوان.

يدار في استثمارات أخرى آمنة لصالح هذه الفئة، خاصة وأن جزءًا منهم اشتهر بصناعة المعاوز[1]*، وهكذا ضمنا إيجاد فرصة عمل للعديد منهم، وعلى ضوء ذلك يمكن أن يسند إليها أكثر من لباس يخص السلك الحكومي أو حتى غير الحكومي كدعم لهم.

10) طريقة تفكيرهم ونظرتهم للحياة: التفكير الاجتماعي هو ما أوصل المجتمعات إلى ما هي عليه من التطور، لكن ترسخ في تفكير هذه الفئة كيف يعيش الشخص مرتاحا أيا كان ذكر أو أنثى. فهم يعملون منذُ ساعات باكرة إلى وقت الظهيرة وكل تفكيره كيف يوفر الجزء المادي المتعلق بقضاء ساعات المساء بشكل مريح في الغذاء والمقيل والسمر إلى ساعات متأخرة من الليل، وقد يكون ذلك لشعورهم بغربة اجتماعية، ولعجز المجتمع عن استيعابهم ودمجهم في نسيجه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي (عقبات: 69)، وطريقة عيشهم هذه قد تكون هروبا إلى عالم أكثر مثالية وراحة من وجهة نظرهم، وسيظلون كما هم ما داموا عاجزين عن تغيير تفكيرهم.

11) الأمية (عقبات: 40): الأمية بشتى أنواعها فدون القضاء عليها سيستمر التهميش وهذه صفة يجب تغيرها (عثمان والشرجبي: 19)، يُمثّل التعليم أحد أبرز الحواجز الهيكلية التي تواجه فئة "الأخدام" في سبيل تحقيق الاندماج الاجتماعي، حيث تفشل الغالبية العظمى منهم في تخطي هذا العائق، ولا ينجح في ذلك سوى أفراد قلائل، وتتجلّى هذه الإشكالية في مستويين متلازمين، الأول المستوى المادي: حيث يحول الفقر دون قدرة الأسر على إلحاق أبنائها بالتعليم، مما يؤدي إلى انتشار الأمية التي تُحدِث بدورها تأثيراً عميقاً في نمط عيشهم ورؤيتهم للعالم.

الثاني المستوى الإدراكي: حيث يظل الوعي بأهمية التعليم محدوداً لديهم، فهم لا يدركون دوره المحوري في تحقيق التطور الاجتماعي والانتقال إلى مستويات معيشية أفضل.

ويتفاقم هذا الوضع بسبب الممارسات التمييزية التي يتعرض لها أطفال هذه الفئة داخل المؤسسات التعليمية، سواء من قبل الكوادر التربوية أو من زملائهم الطلاب، وتشير الملاحظات الميدانية إلى أن حالات التسرب التعليمي بينهم غالباً ما تكون ناتجة عن التعامل المهين، والمضايقات المستمرة، وغياب الحماية عند تعرضهم للأذى.

وتنعكس هذه المعوقات مجتمعةً في حرمانهم لاحقاً من فرص العمل المنظمة، حيث تحول الأمية دون استيفائهم شروط شغل الوظائف في القطاعات الإدارية والأمنية والعامة، مما يُعمق دائرة التهميش ويحكم إغلاقها، ويجعلهم يراوحون في أدنى المستويات المعيشية دون أفق للتحسن.

[1]*– المعاوز جمع معوز: وهو قطعة من الزي اليمني يستر الجزء السفلي من الجسم والذي يشتهر به أبناء المناطق الساحلية.

12) نظام القرابة: فأكبر عائق هو المصاهرة أمام الاندماج بشكل كامل داخل المجتمع وهو نظام صارم اتجاه هذه الفئة ولا يمكن التساهل فيه أو تخطيه بالرغم أن هناك بعض التساهل بين الطبقات الاجتماعية الأخرى، فمثلاً تزويج شخص من فئة السادة بفتاة من طبقة أخرى، إلا مسألة القرابة مع فئة الأخدام تلاقي الرفض بل وتثير الاشمئزاز في أوساط المجتمع.

في إطار البحث عن نماذج مقاربة لمعالجة إشكالية التهميش، يمكن الاستئناس بتجربة الأمريكيين من أصل أفريقي. فقد عانت هذه الفئة على غرار فئة "الأخدام" محلياً، من أشكال قاسية من التمييز والإقصاء. وفي خضم سياسات ليبرالية تخلّت عنهم الدولة لفترات طويلة، خاضوا نضالات مريرة – اتخذت أشكالاً سلمية وعنيفة أحياناً – من أجل انتزاع اعتراف المجتمع بحقوقهم، ولم تستطع الظروف القاسية أن تحبط عزيمتهم.

وتكشف المقارنة عن مفارقة جديرة بالملاحظة: فمجتمع مثل الولايات المتحدة، رغم ما بلغه من درجة عالية من التحضر، لم ينجح في القضاء تماماً على التراتبيات الاجتماعية القائمة على العرق، ولا تزال فئة السود تواجه أشكالاً من التمييز حتى اليوم.

غير أن الفارق الجوهري بين النموذجين يكمن في درجة الوعي الجماعي والقدرة على التنظيم. فبينما طور الأمريكيون من أصل أفريقي وعياً حقوقياً وسياسياً قاد حركتهم النضالية حتى وصلوا لما هم عليه، تفتقر فئة "الأخدام" محلياً إلى المستوى الكافي من هذا الوعي اللازم لقيادة حركة تغيير ذاتية، وعليه فإن أي معالجة جدية تستلزم برامج مكثفة تهدف إلى تعزيز الوعي الحقوقي والهوية الإيجابية وبناء الثقة بالنفس لدى أفراد هذه الفئة. فالمعوقات تواجه جميع الفئات والأفراد بدرجات متفاوتة، لكن التمايز الحقيقي يكمن في أولئك الذين يمتلكون الإرادة والوعي الكافي لخوض غمار التحدي وتخطي العقبات، محققين بذلك نقلة نوعية في أوضاعهم.

إلى جانب ذلك، فمشاريع بناء الدولة يجب أن تتضمن في برامجها دمج هذه الفئات لخلق التماسك السياسي ودعم الهوية القومية، ففي أجزاء عديدة من العالم، تم إدماجهم اقتصادياً وسياسياً وبشكل ما ثقافياً (اريكسن: 10)، تُعد عملية دمج الفئات المهمشة، ومن بينها فئة "الأخدام"، حاجة مجتمعية وسياسية ملحة، تخدم مصلحة هذه الفئة والمجتمع بأسره، وتصب في النهاية في صالح استقرار الدولة. فاستمرار تهميش هذه الفئة يخلق بيئة خصبة للتوتر، حيث يمكن أن يتحول الصراع من أجل البقاء إلى صدام مع الهوية الوطنية الجامعة، خاصة في ظل ما يعيشه المجتمع اليمني من حالة من التشرذم الاجتماعي وتآكل الهوية القومية في الآونة الأخيرة.

وفي هذا السياق، قد يدفع الشعور المزدوج بالإقصاء واليأس بعض أفراد هذه الفئة إلى تبني سلوكيات عنيفة، ليس كتعبير عن عداء مجتمعي فحسب، بل أيضاً كوسيلة يائسة لإثبات وجودهم

ومطالبتهم بالحق في العيش الكريم، تماماً كباقي فئات المجتمع. وبالتالي، فإن دمجهم ليس مجرد منحة أخلاقية، بل هو استثمار استباقي في الأمن والاستقرار الاجتماعي.

ومع ما شهدته فترة التسعينات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة من صراعات داخل المجتمع وأغلبها نزاعات عرقية. حتى أن نظرية مؤثرة للنزاع الجغرافي السياسي بعد الحرب الباردة تدعي أن نزاعات المستقبل ستأخذ مكانها بدرجة كبيرة في "الخطوط المعيبة" بين المدنيات (اريكسن: 9)، تُشكِّل الظروف المعيشية والنفسية لفئة "الأخدام" بيئةً خصبةً لاستغلالهم من قبل الأطراف المتطرفة، حيث يمكن أن تتحول حالة اليأس والإحساس بالتهميش إلى وقود للعنف والفوضى. وتزداد خطورة هذا الاحتمال مع ارتفاع معدلات النمو السكاني لهذه الفئة، وهو ما تؤكده الباحثة أمة الغفور زيد يحيى عقبات في دراساتها، مما يستدعي معالجته بوصفه قضية مجتمعية عاجلة.

فالزيادة السكانية غير المصحوبة ببرامج دمج حقيقية تؤدي حتماً إلى تفاقم الإشكاليات القائمة، حيث تتعمق دائرة الفقر، وتنتشر الأمية، وترتفع معدلات الجريمة، وتتزايد البطالة، مما يخلق بؤراً للأمراض الاجتماعية والصحية معاً، وعليه فإن التعامل مع هذه القضية يتطلب نهجاً استباقياً يجمع بين التمكين الاقتصادي والرعاية الصحية، وإعادة التأهيل الثقافي والاجتماعي، بما يحول دون تحول هذه الفئة إلى قنبلة موقوتة تهدد النسيج الاجتماعي والاستقرار الوطني.

وسابقاُ عرفنا كيف عمد نظام الدولة في الجنوب إبان الحزب الاشتراكي إلى تذويبهم ودمجهم ضمن ثقافة المجتمع السائدة، لكن في الشمال لم تعثر الباحثة على مشروع واحد تتبناه الدولة لدمجهم غير محاولات ميؤوسة لمنظمات أجنبية ودولية، حتى إن الدولة وقفت إزاءها متخوفة بأنها ستفتح أعينهم على مطالب إضافية فوق المطالب الملقاة على عاتقها، لكن كما ذكرنا سابقاً هناك من قدم دراسات ممتازة في معرفة بيئتهم ومشاكلهم واحتياجاتهم ونمط حياتهم. وهناك من يرى أنه يجب العمل على تبني برامج تمكين اقتصادي مثمرة وآمنة حتى يتمكنون من النهوض اقتصاديا، فبرامج القروض التي تلقوها لفرض التمكين الاقتصادي في فترات سابقة كانت مجحفة وعليها فوائد وفترة سداد قصيرة لذا فشل التمكين (عثمان والشرجبي، 2004: 58).

تُظهر الدراسة الميدانية للتجمعات السكنية لفئة "الأخدام" في منطقة محوى سعوان تأثيراً واضحاً لطبيعة التركيبة السكانية على أنماط العيش والسلوك. فقد تم رصد تباين ملحوظ بين ثلاثة تجمعات رئيسية:

- أولاً: "تجمع 45" حيث التعايش بين أفراد الفئة وجيرانهم من "البِيض" و"اللاجئين الأفارقة" أدى إلى تأثر إيجابي في مجال التعليم، رغم استمرار بعض حالات التسرب المدرسي، لوحظ ارتفاع ملحوظ في مستويات النظافة الشخصية والعامة، وانعكاس إيجابي للتفاعل الاجتماعي على السلوكيات.

- ثانياً: "تجمع الكسارة" ويسوده أغلبية من "الأخدام" مع وجود أقلية من "البِيض"، حيث لوحظ انخفاض في الإقبال على التعليم، وتدني ملحوظ في مستويات النظافة، وتأثير محدود للتفاعل الاجتماعي.
- ثالثاً: "تجمع باب اليمن" والمقتصر على "الأخدام" فقط، سجل انعدامًا شبه كامل للتعليم، وتدنيًا شديدًا في مستويات النظافة، وسلوكيات وتفاعلات اجتماعية سلبية.

نستطيع القول هنا أن النتائج تظهر علاقة طردية واضحة بين درجة الاحتكاك مع الفئات الاجتماعية الأخرى ومدى الاندماج في النسق الثقافي والاجتماعي العام. فكلما زادت درجة العزلة السكنية تعمقت الهوة الاجتماعية، وتراجعت مؤشرات التنمية البشرية، وازدادت مقاومة التغيير. بينما يؤدي التفاعل اليومي مع شرائح المجتمع المختلفة إلى اكتساب السلوكيات الإيجابية وتبني قيم المجتمع العامة، بالإضافة إلى تحسين فرص التعليم والعمل وتكوين علاقات اجتماعية صحية، وعليه فإن سياسات الإسكان المختلط والبرامج التفاعلية المشتركة تمثل مدخلاً أساسياً لكسر دائرة العزلة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وتحقيق تنمية بشرية مستدامة لهذه الفئة.

وفي تجربة نادرة هناك مدرسة خاصة "مدرسة فجر الاتحاد" في سعوان بالقرب من التجمعات العشوائية لأبناء الاخدام يتم قبولهم برسوم 10000 ألف ريال في السنة مهما كان عدد الأبناء، ومن خلال النزول الميداني لوحظ أنها تعتمد على برنامج متكامل لأجل التغيير في مستواهم التعليمي والاجتماعي، وأيضاً تعمل على تعزيز الثقة واحترام الذات، وقد أفادت مديرة المدرسة أن مستواهم العلمي يتحسن ونظرتهم للمستقبل تغيرت، فأصبح هناك من يجتهد ليصبح دكتورا وهناك من يرغب أن يكون مدرسا، كما أن مستوى النظافة تحسن بشكل كبير وهناك تغيير ملموس في سلوكياتهم. لكن يبقى في هذه المرحلة أن يتعرفوا على النمط العام لثقافة المجتمع وتأهيلهم ليتعايشوا مع المحيط.

المبحث الخامس: المعالجات البنيوية لإدماج الأخدام

ذكرنا سابقاً شريحة السيمي في النرويج، فبعد أجيال من النروجة الثقافية يعتبرون نرويجيين، لأنهم مروا بإمكانية حقيقية وعملية لرفع الوصمة المفروضة من قبل السكان المهيمنين برغم الصعوبة من النواحي الفسيولوجية، وأخيراً قاموا بحركة بعث قوية، مظهرين فضائل هوية السيمي بطريقة تذكر بحركة "الأسود جميل" في الولايات المتحدة الأمريكية (إريكسن: 50). تُعد النماذج الدولية الناجحة في دمج الفئات المهمشة – كنموذج الزنوج والسيمي – مصدر إلهام مهم، مع الأخذ في الاعتبار الفروق السياقية بين المجتمعات. ففي الوقت الذي اعتمدت فيه تلك المجتمعات على بنى تحتية متطورة ونسيج اجتماعي أكثر تقبلاً، تواجه اليمن تحدياً مزدوجاً يتمثل في أولاً: ضرورة تأهيل النسيج الاجتماعي اليمني بكامله، وبناء ثقافة مجتمعية راسخة تقوم على مبادئ المواطنة المتساوية ورفض

النبذ والتمييز. ثانياً: العمل على تأهيل فئة "الأخدام" لتمكينهم من الالتحاق الحقيقي بالمجتمع، مع ضمان استدامة هذا الاندماج حتى بعد انتهاء برامج الدعم.

ويُستخلص من هذا أن الأمية والفقر يمثلان حجر الزاوية في إعادة إنتاج دائرة التهميش، مما يستدعي التركيز على: محور التعليم: بإنشاء مراكز تأهيل مهني وتربوي متكاملة، ودمج أبنائهم في المنظومة التعليمية الرسمية، إلى جانب وضع خطة استيعاب المؤهلين منهم في الوظائف الحكومية والمشاريع الإنتاجية.

أن يتم تبني محور التمكين الاقتصادي: بسياسات تمييزية إيجابية لدعمهم، وإعفاؤهم من الرسوم الصحية والتعليمية كما جاء في قانون صندوق الرعاية الاجتماعية (2008)، وتذليل العقبات المالية التي تحول دون استفادتهم من الخدمات الأساسية.

تمثل هذه الإجراءات المجتمعة نواة لسياسة دمج شاملة، تهدف إلى بناء جسر ثقافي واقتصادي يمكن هذه الفئة من تجاوز الفجوة التنموية، والانتقال من موقع المتلقي للدعم إلى موقع الفاعل في المجتمع، لذا يجب أن تتظافر الجهود الحكومية مع منظمات المجتمع المدني لتصب في مشروع طويل الأمد يعالج أوجه القصور في حياتهم الاجتماعية.

نستطيع تحليل الوضع الراهن وآليات التدخل بأن قضية النظافة العامة والخاصة تشكل أحد أبرز التحديات البنيوية التي تعيق عملية الدمج الاجتماعي لهذه الفئة، حيث تتحول المشكلة من مجرد مسألة صحية إلى وصم اجتماعي يعزز عزلتها ويعمق من تهميشها، وتتجلى مظاهر هذه الإشكالية على عدة مستويات: المستوى السكني: حيث تشير الدراسة الميدانية إلى أن أكثر من 300 أسرة تم زيارتهم تعيش في ظروف سكنية متدنية، تتميز بانتشار القاذورات والروائح الكريهة، مع تدنٍ شديد في حالة الأثاث والممتلكات.

المستوى الشخصي: حيث يلاحظ انعكاس هذه الظروف على النظافة الشخصية لأبناء هذه الفئة، مما يخلق حاجزاً نفسياً واجتماعياً بينهم وبين زملائهم ومدرسيهم في المؤسسات التعليمية، لذا يمكن وضع آليات تدخل مثل التركيز على البعد التشاركي بتنفيذ برامج توعوية وتثقيفية في المراكز التأهيلية الموجودة داخل التجمعات السكنية، مع التأكيد على أهمية مشاركة أفراد الفئة في أنشطة النظافة بشكل عملي ومستمر.

تبني منهجية التغيير السلوكي كالعمل على تحويل مفهوم النظافة من مجرد ممارسة وقتية إلى سلوك دائم وقيمة مجتمعية لديهم من خلال التكرار والتعزيز الإيجابي، تذليل العقبات الهيكلية، حيث كشفت الدراسة عن وجود عائق رئيسي يتمثل في نقص الدعم المادي والمؤسسي، مما يحول دون تبني المراكز القائمة للأنشطة المجتمعية بشكل فعال ومستدام، وبهذا يمكن القول إن معالجة إشكالية

النظافة تتطلب مقاربة متكاملة تجمع بين التأهيل السلوكي والتدخل البنيوي، في إطار سياسة عامة تهدف إلى كسر دائرة الوصم الاجتماعي وتمهيد الطريق للدمج الحقيقي.

وتشكل قضية التعليم أحد أبرز التحديات الجوهرية التي تواجه عملية دمج فئة "الأخدام"، حيث تتفاعل ثلاثة عوائق رئيسية: الأول: العوائق الهيكلية الناجمة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئة. الثاني: العوائق الثقافية المتمثلة في ضعف الوعي بأهمية التعليم ودوره في تحقيق الحراك الاجتماعي. الثالث: العوائق المؤسسية المتجسدة في مقاومة الوسط المدرسي لاندماج أبناء هذه الفئة، حيث تتحول ملاحظات تتعلق بالنظافة والسلوكيات إلى مبررات للرفض.

يؤدي هذا التفاعل السلبي إلى تعميق الهوة الرمزية بين الفئات الاجتماعية، ويحول الدمج المكاني إلى تعايش سلبي، لينتهي الأمر بتسرب الطلاب وتعزيز مشاعر الإحباط والاغتراب، وكمعالجة لذلك يمكن ربط الدعم المادي بالانتظام التعليمي كشكل من أشكال التمييز الإيجابي، وتنفيذ برامج توعية مجتمعية تستهدف تغيير التصورات حول قيمة التعليم، إلى جانب تبني برامج تكافلية بين المدرسة والمجتمع المحلي لإعادة تأهيل السلوكيات، وأيضاً دمج محو الأمية مع التأهيل المهني لتحقيق منفعة ملموسة تحفز الاستدامة. وتمثل هذه المقاربة خطوة نحو كسر دائرة التهميش الموروثة، عبر تحويل التعليم من خدمة تقدم إلى استثمار مجتمعي يحقق المنفعة للطرفين.

تشكل الظروف الصحية لفئة "الأخدام" انعكاساً مباشراً لتداخل عوامل الفقر والحرمان الثقافي، حيث تسجل هذه الفئة انتشاراً مرتفعاً للأمراض المعدية والمزمنة نتيجة انعدام الوعي الصحي والوقائي وضعف الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية وتفشي سوء التغذية والتقزم مؤخراً بين الأطفال، ولتدني المستوى الاقتصادي لدى هذه الفئة، فغالبيتهم تنتظر أهل الخير بالتكرم لدفع نفقات العمليات ومعالجة الأمراض الخطيرة، لذا يجب أن تكون آليات التدخل بتنفيذ برامج تثقيفية تركز على الصحة الوقائية والتطعيمات وإنشاء وحدات صحية متنقلة حول التجمعات السكنية، وتوجيه منظمات المجتمع المدني لتبني برامج الرعاية الصحية، وإعفائهم من رسوم الخدمات الصحية كما جاء في قانون صندوق الرعاية الاجتماعية.

من جانب آخر، فالتمكين الاقتصادي والاجتماعي يواجه تحديات هيكلية تتطلب معالجة جذرية، حيث تشير تجارب التمكين السابقة إلى فشل معظم المشاريع الصغيرة بسبب ضعف التخطيط وعدم ملاءمة الظروف واقتصار التأهيل على مهن محدودة ذات عوائد متدنية، وعدم مواكبة المشاريع لاحتياجات السوق الفعلية فبمجرد مرور المجتمع بفترة الصراع انهارت كل المشاريع، ويكمن الحل في تصميم برامج تمكين اقتصادي قائمة على دراسة احتياجات السوق، توفير تمويل مدعوم بفترات سماح مناسبة، تنويع فرص التدريب المهني لتشمل مهنًا ذات قيمة مضافة، وتوفير الدعم الفني والإداري المستمر للمشاريع.

ويُعد عمل برنامج تأهيل قيمي اجتماعي أحد معززات الثقافة حيث يمثل البعد القيمي حجر الزاوية في عملية الدمج، ويتطلب برامج تمكين نفسي واجتماعي لتعزيز الثقة بالنفس، وحملات توعية مجتمعية لمكافحة الصور النمطية أي إشراك المجتمع المحلي في عملية الدمج.

ولضمان استمرارية برامج الدمج، يمكن اعتماد آليات تمويلية مستدامة مثل إنشاء صندوق تمويل خاص بدعم من القطاع الخاص وتبني مبادرات التبرع عبر المنصات الرقمية، بالإضافة إلى عقد شراكات مع المنظمات الدولية المانحة، وتنفيذ حملات توعية لجمع التبرعات.

تمثل هذه الآليات مجتمعةً نسيجاً متكاملاً قادراً على تحقيق دمج حقيقي ومستدام، من خلال معالجة الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازٍ، مع ضمان توفير مصادر تمويل مستدامة تدعم استمرارية هذه البرامج. حتى يكون هناك نوع من التساوي في القيم والثقافة مما يعزز الثقة بالنفس وينهي الإحساس بالدونية ويقوي رغبتهم في التغيير، من جهة أخرى تأهيل المجتمع المحيط قانونياً وثقافياً لتقبلهم وإشراك المجتمع في مد يد العون في دعمهم معنوياً ومادياً.

ويبقى عائق مشترك في برامج الدمج هو كيفية الحصول على الدعم لتنفيذ المقترحات السابقة عن طريق التبرع عبر رسائل التلفونات، أو عن طريق عمل المبادرات وهي تنفذ بحملة يقوم بها الشباب على مستوى أمانة العاصمة –أو حتى المحافظات لدعم هذه الفئة على مستوى المحافظات – وطلب التبرع بـ 100 ريال من كل شخص في المدارس والكليات والدوائر الحكومية والنوادي والمتنزهات، وهي مبادرة نفذت في لبنان ودول أخرى لدعم الفئات الأضعف ولدعم بعض المرضى، وتشجع هذه الخطوة التضامن الاجتماعي، ويتم ذلك عن طريق عقد ورشة دعم تقدمها أحد الأطراف المشرفة على احتياجاتهم كصندوق الرعاية ودعوة الجهات المانحة من منظمات دولية، والقطاعات الاقتصادية لتقديم تبرعاتها.

الخاتمة:

تؤكد هذه الدراسة على أن فئة الأخدام في اليمن تواجه تهميشًا مركبًا يجمع بين الحرمان المادي والوصم الاجتماعي والإقصاء البنيوي. وكشفت الدراسة الميدانية أن التهميش لا يقتصر على البُعد الاقتصادي، بل يمتد إلى البنية الرمزية والثقافية للمجتمع، حيث تُعاد إنتاج القوالب النمطية والأحكام المسبقة عبر اللغة والقيم والعلاقات اليومية.

وترى أن إدماج المهمشين في اليمن لا يمكن أن يتحقق عبر الحلول الإغاثية قصيرة المدى، بل يتطلب تدخلات متكاملة على المستويين البنيوي والثقافي، مع شراكة بين الدولة والمجتمع المدني والمجتمع المحلي، لضمان تحول فعلي نحو مجتمع أكثر عدالة ومساواة.

كما أظهرت الدراسة أن جهود الإدماج ما تزال محدودة وغير كافية، رغم وجود بعض المبادرات المحلية والمجتمعية، وأن تدخل الدولة في هذا المجال لم يحقق حتى الآن تغييرات ملموسة في مستوى المساواة أو الاعتراف بالمهمشين كمواطنين كاملي الحقوق. بالتالي، فإن تحقيق الإدماج الاجتماعي لفئة الأخدام يتطلب مقاربة شاملة تتضمن البُعد الثقافي والرمزي إلى جانب البُعد المادي والسياسي.

توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

1- إن ثقافة المجتمع المتوارثة تمثل أكبر عائق للدمج وتغييرها لا يتم بين ليلة وضحاها، بل تتطلب توجها جادا من قِبل الإدارة السياسية في البلد من إرساء قوانين وتمكين فئة المتعلمين في الوظائف العامة، وتغيير المصطلحات التي تهمشهم أو تميزهم، وفرض عقوبات على من يمارس العنف اللفظي والجسدي في حقهم.
2- التعليم يمثل عائقا لا يقل أهمية عن عائق الثقافة المجتمعية، فمن منطلق هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، فهو بمثابة حجر عثرة أمام برامج الدمج الاجتماعي.
3- القيم السالبة لديهم والمضادة لقيم المجتمع وأعرافه تشكل فجوة تتسع دائرتها كلما مر المجتمع اليمني بمرحلة تطور اجتماعي، علماً إنها ليست فارقة في مسيرة المجتمع نفسه.
4- إن برامج الدمج الاجتماعي تتطلب خططا إستراتيجية طويلة الأمد، لذا فشلت البرامج السابقة كونها نفذت في إطار زمني محدود جداً أغلبها لا تتجاوز العام.

استناداً إلى نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- العمل على تذويب الثقافات المتنوعة داخل المجتمع وصهرها في ثقافة اجتماعية موحدة حتى لا يكون هناك تنافر بين الفئات الاجتماعية أو تمايز.
2- تبني سياسات إدماجية شاملة تهدف إلى ضمان المساواة في التعليم، الصحة، والعمل، مع مراعاة الخصوصية الثقافية للمهمشين. العمل على جانب الدعم المشروط للتعامل بقيم المجتمع وحتى تصير لديهم سلوك مرغوب ومتبع ولتحل محل القيم السالبة.
3- الاتجاه نحو برامج الدمج طويلة الأمد حتى تصير تعليمات التأهيل سلوكا متباها من قبلهم ويمثل قيمة اجتماعية، وإنسانية.
4- مكافحة الوصم الاجتماعي عبر حملات توعية وتثقيف مجتمعي تبرز مساهمة المهمشين في المجتمع، وإدراج قضايا المهمشين في المناهج التعليمية لتعزيز القيم التعاونية والعدالة الرمزية بين الأجيال الجديدة.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1. إريكسن، توماس هايلاند. (2012). العرقية والقومية– وجهات نظر أنثروبولوجية (لاهاي. عبد الحسين، مترجم). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
2. بادي، أحلام شوقي صالح. (2018). العوامل المؤثرة في تعليم أبناء الجماعات الهامشية في أمانة العاصمة صنعاء [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة صنعاء.
3. الحيمي، عفاف أحمد. (2003). التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة صنعاء.
4. الشرجبي، عادل مجاهد، وآخرون. (2028). الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لجيوب الفقر. الصندوق الاجتماعي للتنمية.
5. الشرجبي، قائد نعمان. (1986). الشرائح الاجتماعية والتقليدية في المجتمع اليمني [رسالة ماجستير غير منشورة]. مركز المعلومات صنعاء.
6. الصلوي، منصور عبدالله علي. (2004). التركيب الاجتماعي للأسر المعيشية في المجتمع اليمني [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة صنعاء.
7. حيدر، قادري أحمد. (2012). الحضور التاريخي وخصوصيته في اليمن– قضايا سوسيولوجية. الآفاق للطباعة والنشر.
8. عقبات، أمة الغفور زيد يحيى. (2001). النظام الأسري للجماعات الهامشية في المجتمع اليمني [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة صنعاء.
9. عثمان، عبده على؛ والشرجبي، عبدالحكيم. (2004). التهميش الحضري في المجتمع اليمني: دراسة اجتماعية للجماعات الهامشية في مدينتي صنعاء وعدن. المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل.
10. كابلوف، تيودور. (1979). البحث السوسيولوجي (نجاة عياش، مترجم). دار الفكر الجديد. (نشر العمل الأصلي عام 1977).
11. شجاع الدين، محمد؛ عثمان، عبده على، وآخرون. (1996). الفئات الهامشية في المجتمع اليمني: دراسة ميدانية لأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية في المدن الرئيسية. الجهاز المركزي للإحصاء.

12. غالب، مفيد محمود هزاع. (2009). الفئات المهمشة في المجتمع اليمني– دراسة سوسيولوجية لمجتمع الأخدام في مدينة تعز وإدماجهم في المجتمع [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة عدن.

13. إلينا، جلوبفسكايا. (1982). حول مسألة الفئات الدنيا في الهيكل الاجتماعي للمجتمع اليمني (م. ع. البحر، مترجم). دراسات يمنية، 17، الكاتب العربي.

المراجع الأجنبية:

1. Silver, H. (1994). Social exclusion and social solidarity: Three paradigms. International Labor Review, 133(5–6), 531–578.

2. Lister, R. (2004). Poverty. Cambridge: Polity Press.

3. Lakshmansamy, T. (2013). “How Deep is Caste Discrimination and Social Exclusion? Methodologies for Measuring Economic Deprivation of Dalits.” Indian Journal of Dalit and Tribal Studies and Action: 1, on. 3, June.

4. United Nations, Department of Economic and Social Affairs. (2016). Identifying social inclusion and exclusion. In Realization of the Sustainable Development Goals: The Role of Regional Co-operation. (Chapter 1).